INTERNATIONAL COMMISSION OF JURISTS
Commission internationale de juristes - Comisión Internacional de Juristas
" dedicated since 1952 to the primacy, coherence and implementation of international law and principles that advance human rights "

فريق الحقوقيين البارزين التابع للّجنة الدولية للحقوقيين
"الإرهاب، مكافحة الإرهاب و حقوق الإنسان"

حالياً لا يوجد مكان في العالم محصن من الإرهاب. فالتهديدات حقيقية و تستدعي رد حازم من الدول. و لكن على هذا الرد أن يكون متناسب مع حجم الخطر و ملائم للتعامل معه بحيث يأخذ بعين الاعتبار أن الخطر لا يتضمن فقط الضرر الذي يلحقه الإرهاب، بل يشمل أيضاً الضرر الذي يُلحَق بالنسيج الاجتماعي بسبب الردود غير المتناسبة و التي تقوّد الديمقراطية بعينها.

ارتور شاسكالسون، رئيس الجنة الدولية للحقوقيين، جنوب أفريقيا
خطاب الافتتاح، مؤتمر فترة السنتين للّجنة الدولية للحقوقيين، برلين 2004

لماذا فريق خبراء خاص بالإرهاب، مكافحة الإرهاب و حقوق الإنسان؟

مع استمرار الخوف الواسع الانتشار من الإرهاب، بالتوازي مع جدول أعمال يسيطر عليه الطابع الأمني، تسعى الحكومات إلى إعادة صياغة و تجاهل المبادئ الراسخة لحقوق الإنسان و سيادة القانون. إن الإرهاب في حد ذاته يعرض حقوق الإنسان للخطر و على الدول حماية الناس من الأعمال الإرهابية. و لكن إجراءات مكافحة الإرهاب القديمة و الجديدة تعرض سيادة القانون و حقوق الإنسان للخطر.

إن مجتمع القانونيين و الناشطين في حقوق الإنسان يناضل لمواجهة هذا التحدي الشامل بطريقة فعالة و منسقة. فواضعي السياسات ينبذون الخطاب العام المتعلق بمبادئ حقوق الإنسان كأنه غير واقعي. أما الجمهور فيبدو في العديد من البلاد مستعد لتقبل تآكل الحقوق. بعض الدول قد واجهت لعقود من الزمن دائرة الإرهاب و مكافحة الإرهاب و لكن حتى الآن لم يصغى مقررو السياسات إلى دروس التاريخ. و بالرغم من وجود إشارات تفيد بظهور خطاب في الدول الديمقراطية يقر بأن مكافحتهم للإرهاب يجب ألا تعرض القيم الديمقراطية للخطر، إلا انه مازال الاتفاق محدود عما يعنيه ذلك عملياً بخصوص عمل الشرطة و الجيش و خلايا مكافحة الإرهاب و المحاكم.

من الضروري الانتقال من مستوى المبادئ إلى استكشاف أكثر تعقيداً و تفصيلاً للمواضيع. فما هي الحدود المقبولة في إجراءات مكافحة الإرهاب؟ و ما طبيعة التهديدات الأمنية الحالية و إلى أي درجة تختلف عن تهديدات الماضي؟ هل تبرر تلك التهديدات تغيير الأحكام الحالية المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني؟ كيف يجب على القوانين و السياسات أن يتغيَروا بحيث يواجهوا الإرهاب بفاعلية و يحترموا حقوق الإنسان و سيادة القانون في آنٍ معاً؟

على مجتمع القانونيين في العالم اجمع أن يلعب الآن دور قيادي في توضيح كيف من الممكن احترام سيادة القانون عند التعامل مع الإرهاب في أشكاله العالمية و المحلية المعقدة.

و لتحقيق هذا التحدي، أطلقت الجنة الدولية للحقوقيين مشروع هام في أكتوبر/تشرين الأول 2005 و هو: فريق الحقوقيين البارزين الخاص بالإرهاب، مكافحة الإرهاب و حقوق الإنسان.

كلفة الإجراءات المفرطة لمكافحة الإرهاب

- **تعذيب المعتقلين لانتزاع المعلومات و التعذيب بالوكالة**
- **نقل المشتبه فيهم إلى بلاد يكونوا معرضين فيها لخطر التعذيب**
- **الاعتقال لمدة غير محدودة و سرياً حيث غالباً بدون اتهام أو محاكمة**
- **تقليل الحماية عن طريق المحاكم و الاعتقال بدون الحق في المثول أمام القضاء**
- **تجاهل ضمانات المحاكمة العادلة و تحديد الحق في الدفاع و إلغاء الحق في الاستئناف**
- **تجريم المعارضة السياسية و الاجتماعية**
- **تهديد حرية التعبير**
- **تآكل الضوابط و الموازين الديمقراطية**
- **التمييز ضد جماعات الأقليات**
- **إساءة استعمال التعريفات الفضفاضة للإرهاب**

ما هو فريق الحقوقيين البارزين؟

يتكون فريق الحقوقيين البارزين من ثمانية حقوقيين ذات سمعة عالمية و من أقاليم وتقاليد قانونية مختلفة. و يترأس فريق الخبراء السيد ارتور شاسكالسون، رئيس قضاة جنوب أفريقيا السابق و الرئيس الأول للمحكمة الدستورية الجديدة لجنوب أفريقيا. و يفحص فريق الخبراء طبيعة التهديدات الإرهابية الحالية و اثر الإجراءات القديمة و الجديدة لمكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان. يستكشف فريق الخبراء أيضاً كيف يمكن لقوانين و سياسات مكافحة الإرهاب أن يكونا فعالين و يحترمن حقوق الإنسان و سيادة القانون في آن معاً. و يقوم فريق مصغر من سكرتارية اللجنة الدولية للحقوقيين في جنيف بتنسيق عمل فريق الخبراء.

على ردنا الآن أن يكون حازماً، متمعن فيه و متسق أمام الشواغل الأمنية الحالية. فقد قامت اللجنة الدولية للحقوقيين ببداية جيدة عندما تبنى 160 خبير بالقانون الدولي، من جميع أنحاء العالم، إعلان عن تأييد حقوق الإنسان و سيادة القانون في مواجهة الإرهاب، و ذلك أثناء مؤتمر فترة السنتين للّجنة الدولية للحقوقيين بنهاية أغسطس/ آب.

ماري روبنسن
"توصيل حقوق الإنسان، التنمية البشرية
و الأمن الإنساني". 10 سبتمبر/ أيلول 2004

نحن نتحدث عن قوانين و سياسات. و لكن علينا ألا ننسى أن المسألة تتعلق بناس و تتعلق بعائلات. فإن الإرهاب يحدث ضحايا. و مكافحة الإرهاب تحدث ضحايا جدد.

نيكولاس هوين، السكرتير العام للّجنة الدولية للحقوقيين
مؤتمر فترة السنتين للّجنة الدولية للحقوقيين، برلين 2004

و لمدة 18 شهراً سيقوم فريق الخبراء بالآتي:

- **الاستماع للتجارب الحالية و الماضية في دائرة الإرهاب و مكافحة الإرهاب خلال سلسلة من الجلسات القطرية و الإقليمية في عدة مناطق من العالم**
- **الاجتماع ثلاث مرات في جلسات عامة**
- **السعي لعقد اجتماعات مع الشخصيات الرسمية الحكومية و الأمنية التي تقوم بصياغة و تنفيذ سياسات مكافحة الإرهاب**
- **الدعوة إلي تقديم تقارير من قبل المنظمات غير الحكومية، المحامين، القضاة، الأكاديميين، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، السلطات الحكومية و المنظمات الدولية**
- **الحوار مع الشبكة العامة التابعة للجنة الدولية للحقوقيين والتي تضم قضاة، محامين، أعضاء النيابة العامة و المدافعين عن حقوق الإنسان**
- **إثارة الحديث العام بشأن القضايا الحرجة من خلال وسائل الأعلام و بلغات مختلفة**
- **إصدار تقرير نهائي و مفصل يتضمن توصيات تقوم الجنة الدولية للحقوقيين بترجمته إلى اللغة الفرنسية و الأسبانية و العربية و الروسية حيث سيرشد التقرير نشاط الجنة الدولية للحقوقيين في الدعوة في المرحلة القادمة من برنامجها المسمى الأمن العام و سيادة القانون**

القضايا القانونية و السياسية

- **هل يجب مكافحة الإرهاب بوسائل عسكرية أم مواجهته عن طريق نظام العدالة الجنائي؟**
- **هل هناك حاجة إلى مراقبة تقتحم المناطق العامة، وسائل المواصلات، المعلومات المتعلقة بالرحلات، الاتصالات الهاتفية و استخدام الانترنيت بهدف حماية الناس من الإرهاب؟**
- **كيف يمكن تجريم التحريض على العنف بدون التعدي على حرية التعبير و الصحافة و الدين؟**
- **كيف يمكن زيادة الأمن بدون تعريض الأقليات للتمييز أو التنفير أو التهميش؟**
- **هل يمنع القانون الدولي لحقوق الإنسان قيام تعاون دولي قانوني فعال في مكافحة الإرهاب؟**
- **هل يجب محاكة المشتبهين بالإرهاب أمام محاكم خاصة أو عسكرية و هل يجب إضعاف إجراءات المحاكمة؟**
- **كيف يمكن لأجهزة للاستخبارات أن تكون فعالة و خاضعة للمساءلة في آن معاً؟ و كيف يمكن استخدام المعلومات الاستخبارات بنزاهة أمام المحاكم؟**
- **ما دور مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب؟ و ما هي الإجراءات القانونية الواجبة التي يجب أن تطبق على الأفراد عند وضع أسمائهم على القوائم الدولية للإرهابيين؟**
- **هل الاستهداف بالقتل عمل مشروع للدولة؟**
- **ما هي حقوق ضحايا الإرهاب؟**

الجلسات القطرية و الإقليمية

تعد سلسلة الجلسات العامة التي ستنعقد في بلاد و أقاليم متعددة حول العالم بمثابة صميم مشروع فريق الحقوقيين البارزين (انظر أدناه إلى الجلسات المقترحة) حيث واجهت هذه المناطق في الماضي دائرة الإرهاب و مكافحة الإرهاب أو مازالت تواجه التهديدات لليوم. فسيتم مناقشة محامين، قضاة، مسؤولين حكوميين، منظمات غير حكومية، مدافعين عن حقوق الإنسان، أكاديميين و ضحايا من اجل التعرف على الدروس التي يجب على صانعي السياسات أن يتعلموها من خلال تجاربهم. فالمطلوب منهم سيكون التعرف على إشكاليات إجراءات مكافحة الإرهاب الحالية في بلادهم و التحديات القانونية و السياسية الأكثر تعقيداً. كما سيكون عليهم تقييم اثر "الحرب على الإرهاب" على منطقتهم و كيف يمكن مكافحة الإرهاب في إطار سيادة القانون. كذلك سيقومون بدراسة دور المجتمع القانوني و الحقوقي في ضمان احترام مبادئ اللجنة الدولية للحقوقيين التي تم تبنيها في إعلان برلين لعام 2004.

ستقوم الجلسات بإثارة نقاش محلي هام و توسيع دائرة مصادر المعلومات لفريق الخبراء و كذلك التحليلات القانونية و السياسية. و سوف تنظم الجلسات في توقيت حيث تساند المبادرات المحلية التي تسعي إلى جعل إجراءات مكافحة الإرهاب تحترم حقوق الإنسان و سيادة القانون. و في بعض الجلسات يمكن للمشاركين تبني توصيات تمهد للدعوة في بلدهم و منطقتهم.

و تقوم أقسام اللجنة الدولية للحقوقيين و المؤسسات التابعة لها و منظمات حقوق الإنسان الأخرى في كل بلد بالعمل مع سكرتارية اللجنة الدولية للحقوقيين لتنظيم تلك الجلسات. ففي كل جلسة سيشارك عضو واحد على الأقل من فريق الخبراء. و سيتم إعداد تقارير تحضيرية قبل كل جلسة و سيقدم المنظمين تقرير عن الجلسة إلى فريق الخبراء.

الجلسات القطرية: استراليا، كندا، كولومبيا، اندونيسيا، باكستان، الفلبين، روسيا الاتحادية/ رابطة الدول المستقلة، تايلاند، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة

الجلسات الإقليمية: الاتحاد الأوروبي، شرق أفريقيا، شمال أفريقيا، الشرق الأوسط، أمريكا الجنوبية، جنوب آسيا

من هم الحقوقيون البارزون؟

ارتور شاسكالسون (جنوب أفريقيا)، رئيس فريق الخبراء

ارتور شاسكالسون هو رئيس قضاة جنوب أفريقيا السابق و كان في مقدمة الحقوقيين أثناء حكم نظام التمييز العنصري حيث عمل كمحامى في قضايا جوهرية متعلقة بحقوق إنسان مثل محاكمة ريفونيا في عام 1963-1964 عندما تم اتهام نيلسون منديلا و أعضاء آخرين من المؤتمر الوطني الإفريقي وتم الحكم عليهم بالسجن المؤبد. و قد تم تعيينه في عام 1994 كأول رئيس للمحكمة الدستورية الجديدة في جنوب أفريقيا حتى عام 2005.

جورج أبي صعب (مصر)

يعد الأستاذ جورج أبي صعب من اكبر المتخصصين في العالم بمجال القانون الدولي العام. فقد عمل قاضياً في دائرة استئناف المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة و كذلك رواندا و عمل كقاضي خاص بمحكمة العدل الدولية. و هو حالياً عضو في هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

روبير جولدمان (الولايات المتحدة)

روبير جولدمان هو أستاذ قانون بكلية الحقوق بواشنطن بالجامعة الأمريكية و قد عمل قريباً كخبير عن مكافحة الإرهاب و حقوق الإنسان لدى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. و بصفته خبير سابق لدى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، فهو يقدم خبرة هامة فيما يتعلق بسياسات مكافحة الإرهاب الماضية في أمريكا اللاتينية.

هينا جيلاني (باكستان)

هينا جيلاني هي محامية بمحكمة النقض في باكستان و كذلك مؤسسة و نائبة رئيس لجنة حقوق الإنسان في باكستان و هي منظمة غير حكومية بارزة في هذا البلد. و خلال توليها منصب أول خبيرة للأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، تعرفت بشكل كبير إلى اثر إجراءات مكافحة الإرهاب على المدافعين عن حقوق الإنسان و عملهم.

فيتيت مونتاربورن (تايلاند)

فيتيت مونتاربورن هو أستاذ قانون شهير بجامعة شولالونجكورن في بانكوك و هو كذلك عضو سابق في مجلس الحقوقيين الاستشاري التابع لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ. و قد عمل سابقاً كخبير للأمم المتحدة عن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، لدى لجنة حقوق الإنسان. و يعمل حالياً كخبير الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان في كوريا الشمالية.

ماري روبنيسون (ايرلندا)

ماري روبنسون هي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان السابقة و أول سيدة ترأست ايرلندا. و هي مدافعة بارزة عن حقوق الإنسان. و تترأس ماري روبنسون الآن مبادرة العولمة الأخلاقية في نيويورك و هي أيضاً نائبة رئيس نادي مديد الذي ينظم القمة الدولية للديمقراطية و الإرهاب و الأمن.

ستيفان تريشيل (سويسرا)

ستيفان تريشيل هو خبير في القانون الجنائي و الإجراءات الجنائية و قد عمل لمدة 20 سنة في اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان كما أصبح رئيسها. و قد اكتسب كذلك الخبرة في إصلاح القانون و العدالة في الاتحاد السوفييتي السابق و دول الفدرالية الروسية.

راوول زعفروني (الأرجنتين)

عمل راوول زعفروني قاضياً لمدة 20 سنة. و كحقوقي معروف دولياً فقد صنع العديد من الإصلاحات في القوانين الجنائية لبلده و لبلاد أخرى في أمريكا ألاتينية. و قد عمل كمدير لمعهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة في أمريكا اللاتينية. و في عام 2003، تم تعيينه قاضياً بمحكمة النقض الأرجنتينية.

لماذا اللجنة الدولية للحقوقيين؟

تأسست اللجنة الدولية للحقوقيين عام 1952 و هي شبكة عالمية مكونة من قضاة و محامين و مدافعين عن حقوق الإنسان توحدهم مبادئ القانون الدولي و سيادة القانون للنهوض بحقوق الإنسان. باستخدام خبرتنا في مجال القانون و أنظمة العدالة و الدعوة، فإننا نعمل على حصول الضحايا على الانتصاف و مسائلة المسؤولين عن الانتهاكات و على أن تكون أنظمة العدالة مستقلة و حامية لحقوق الإنسان. فنحن نعمل من اجل تغيير القوانين و السياسات على المستوى الوطني و الدولي عندما لا يحميان الناس بشكل ملائم من انتهاكات حقوق الإنسان.

إن المصدر الأساسي لقوة اللجنة الدولية للحقوقيين هو شبكتها المكونة من 60 مفوَّض و 37 قسم وطني و 45 منظمة تابعة. بالنظر لما لديها من أعضاء من ابرز القضاة و المحامين و المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم، يمكن للجنة الدولية للحقوقيين أن تحشد خبرات عملية و موثوق بها في اغلب قضايا سيادة القانون و حقوق الإنسان. و تتعدى شبكة اللجنة الدولية للحقوقيين الحدود اللغوية و الثقافية و القانونية و هي عبر جميع مناطق العالم. و يمكنها جذب الانتباه على مستوى القضاء و السلطة التشريعية و التنفيذية.

المبادرات الحديثة للّجنة الدولية للحقوقيين بشأن
الإرهاب و مكافحة الإرهاب و حقوق الإنسان

- دراسة مكونة من مجلدين عن الإرهاب و حقوق الإنسان
- الدعوة لمدة ثلاثة سنوات مما أدى إلى تعيين مقرر خاص للأمم المتحدة عن مكافحة الإرهاب و حقوق الإنسان
- المراقبة العامة لإجراءات مكافحة الإرهاب و إجراء مداخلات على المستوى الوطني في البحرين، كولومبيا، نيبال، تايلاند و المملكة المتحدة
- إصدار نشرة اليكترونية مرة كل شهرين عن مكافحة الإرهاب و حقوق الإنسان
- تحضير العديد من اجتماعات المائدة المستديرة من اجل الحوار السياسي

إعلان برلين: تعهد على إحداث أثر

في أغسطس/آب 2004، جمعت اللجنة الدولية للحقوقيين 160 حقوقي من جميع أنحاء العالم في مسقط رئسها بمدينة برلين و تبنت إعلان برلين عن تأييد حقوق الإنسان و سيادة القانون في مواجهة الإرهاب. و يقر الإعلان 11 مبدأ على الدول احترامهم عند مواجهة الإرهاب.

على القضاة و المحامين مسؤولية لعب دور هام للغاية عند التعاطي اليوم مع التحديات ضد سيادة القانون. و مع النهج القانوني السليم الذي تتبعه اللجنة لحماية و ترويج حقوق الإنسان و بمساعدة شبكتها، فإن اللجنة الدولية للحقوقيين تعتبر في مركز فريد لتعريف و حشد المجتمع القانوني حول العالم و العمل كحافز للتغيير.

كيفية المشاركة

للمزيد من المعلومات عن فريق الحقوقيين البارزين و كيفية المشاركة، الرجاء الاتصال بفريق اللجنة الدولية للحقوقيين المختص بمشروع الأمن العام و سيادة القانون: جيرالد ستابيروك، المدير(staberock@icj.org) أو إزابل أيير، موظف برنامج (heyer@icj.org).

إن مشروع الأمن العام و سيادة القانون مدعوم من قبل وزارة خارجية الملكية النرويجية و وزارة خارجية أسبانيا و وزارة خارجية سويسرا. إذا كنت راغباً في دعم هذه المبادرة فالرجاء الاتصال بالسيد جوناتان وود، موظف تنمية القدرات المؤسسية (wood@icj.org)

International Commission of Jurists
P.O. Box 216
CH–1219 Geneva
Switzerland
Tel: + 41 22 979 38 00
Fax: + 41 22 979 38 01